

بجناية الشروع بالقتل وفقاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات و عملاً بأحكام ذات المادتين
٢- عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية تجريم المتهم

مدة التوقيف .

المادتين قررت المحكمة الحكم عليه بالسجن مدة شهر واحد والرسوم محسوبة له

ج- الشروع بالسرقة وفقاً لأحكام المادتين ٧٠ و ١/٤٠٨ عقوبات و عملاً بذات

مدة أسبوع واحد والرسوم .

ب- السكر المقرون بالشغب وفقاً للمادة ٣٩٠ عقوبات و عملاً بذات المادة جنسه

والرسوم .

الحكم عليه بالسجن مدة أسبوع واحد والرسوم والغرامة عشرة دينار

أ- حمل وحيازة أداة حادة خالفاً لأحكام المادة ١٥٥ عقوبات و عملاً بذات المادة

التالية :

(١- عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من الأصول الجزائية أدانة المتهم

بالخروج

والقاضي :

عملاً بأحكام المادة ١٣/٢ من قانون محكمة الجنايات الكبرى منبياً أن الحكم الصادر فيها

القانون رقم ٢٠٠٨/٧/٢٤ بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٤ إلى محكمة منبياً كونهما محكمة بحدود الحكم

الجزائية رقم ٢٠٠٨/٧/٢٤ بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٤ إلى محكمة منبياً كونهما محكمة بحدود الحكم

lawpedia.jo

عبد الرحمن النابا ، حسن ، كرم مسعود ، فاضل حمارنة

و عضوية السادة

الهيئة العامة للإفتاء السيد تاييف الأبراهيم

عبد الله الثاني الحسين المعظم

الحكم باسم حضرة صاحب الخلافة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

الصادر من محكمة التمييز الأردنية بإجراء المحاكمة وإصدار

القرار

وزارة العدل

المملكة الأردنية الهاشمية

٢٠٠٨/٧/٢٤

رقم القضية :

بجناية :

محكمة التمييز الأردنية

قررت المحكمة وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

٣- عملاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات تقرر تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأداة الحادة) .

جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية وأقعة وتسبباً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الواردة ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ملتمساً تأييده .

بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٧ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها تأييد القرار المميز .

العلقة

بمعد التدقيق والمداولة فقد أسندت النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى إلى المتهم :

التهم :

- ١- جنابة الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات .
- ٢- جنحة حمل وحيازة أداة حادة خلافاً لأحكام المادة ١٥٥ عقوبات
- ٣- جنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً لأحكام المادة ٣٩٠ عقوبات
- ٤- جنحة الشروع بالسرقة خلافاً لأحكام المادتين ٤٠٧ و ٧٠ عقوبات

وتمتلخص وقائع هذه الدعوى وكما ورننت في إسناد النيابة العامة أنه (وبتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٠ وبحود الساعة الثانية عشرة والرّبع ليلاً كان المجني عليه سعيد متجهاً إلى منزله برفقة الشاهد وأثناء مسيرهما على شارع الجامعة أقدم المتهم على مده إلى جيب بنطلون المجني عليه محاولاً سرقة إلا أنه لم يتمكن من السرقة ولاز بالفرار وتابع المجني عليه والشاهد سيرهما وفي الطريق شاهدها الشاهدين وتبادلوا الحديث وأثناء ذلك شاهدوا

[illegible][illegible]

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْقُرْبَىٰ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمَ يَافَثَ ۚ

(۱) . (۲) . (۳) . (۴) . (۵) . (۶) . (۷) . (۸) . (۹) . (۱۰) .

الميتهم من قبل
على الميتهم على القبر
التي هي في الجحيم
والتي هي في الجحيم
والتي هي في الجحيم

كما قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية مؤرخة في ٢٠٠٨/٢/١٧ طلب فيها تأييد الحكم المميز .

وفي ذلك نجد أن محكمة الجنايات الكبرى ولما لها من صلاحية في وزن البينة وتقديرها بمقتضى المادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية توصلت إلى أن المتهم أقدم على ضرب المجني عليه بواسطة مقص خياطة كان بحوزته في منطقة أسفل الإبط الأيسر وعلى يده اليمنى ولاذ بالفرار ودخل إحدى العمارات وتم إسعاف المجني عليه واحتصل على تقرير طبي بين أن إصابته نافذة إلى التجويف الصدري وأنه تم وضع قسطور للمصدر من الجهة اليسرى ووجود استرواح وانصباب دموي وإن الإصابات شكلت خطورة على حياة المجني عليه لولا التدخل الجراحي والمعالجة لكانت الإصابة تؤدي إلى الوفاة من الناحية الطبية .

وحيث أن محكمة الجنايات الكبرى وجدت في هذه الأفعال ما يشكل جناية الشروع بالقتل بحدود المادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات فإنها أصابت التطبيق القانوني السليم وخلصت إلى نتيجة مقبولة ومحكمة بما لها من صلاحية بنظر هذه الدعوى موضوعاً وفقاً لأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى فإنها تقرر محكمة الجنايات الكبرى على ما توصلت إليه كما تقررها بتجريمها المتهم وكذا بالنعقوبة المفروضة .

وحيث أن الحكم المميز جاء مستجماً لمقوماته القانونية ومحمولاً على أسبابه ومستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسبباً وعقوبة وصدر عن محكمة مختصة وأنه لا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الواردة في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية فإننا نقرر تأييد الحكم المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٤ ربيع الثاني سنة ١٤٢٩ هـ الموافق ٢٠٠٨/٤/٩ م

القاضي المترأس
الدائن

عضو

عضو

رئيس الديوان
مستشار

دقيق ل/م